DIFI
معهد الدوحة الدولي للأسرة
Doha International Family Institute
البحوث لدعم السياسات الأسرية
Research to advance family policies
عضو في مؤسسة قطر
Member of Qatar Foundation

المنتدى السنوي الثاني للسياسات الأسرية

"عشرة أعوام على إصدار قانون الأسرة في قطر: التجربة والتطلعات"

الدوحة، 1 2 مارس 2017

التوصيات الختامية

نظم معهد الدوحة الدولي للأسرة، عضو مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع،المنتدى السنوي الثاني للسياسات الأسرية بالشراكة مع مركز الدراسات القانونية والقضائية بوزارة العدل، وكلية القانون بجامعة قطر، وجمعية المحامين القطرية، والمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، يومي 1 و 2 مارس 2017 تحت عنوان "عشرة أعوام على إصدار قانون الاسرة: التجربة والتطلعات،" بعد مرور ما يربو على عشر سنوات من تطبيق القانون رقم (22) لسنة 2006 بإصدار قانون الأسرة.

ورحب المشاركون بعقد هذا المنتدى الذي وفر المجال لذوي الخبرة والاختصاص للتأكيد على أهم إيجابيات هذا القانون وتحليل و رصد أهم الإشكاليات التي ظهرت أثناء تطبيق هذا القانون وأسبابها وانعكاساتها على الأسرة وأفرادها، وأكدوا على ضرورة مواكبة التشريعات المتصلة بالأسرة للتغيرات الاجتماعية الحاصلة في دولة قطر وتنقيحها بما يعزز التماسك الأسري ويحفظ حقوق أفراد الأسرة،

وبعد يومين تم خلالها استعراض ومناقشة أوراق العمل والاستماع لآراء وخبرات متنوعة حول أهم التحديات التي واجهت تطبيق القانون وسبل مواجهتها، أوصى المشاركون بما يلي:

1 تخصيص مقر مستقل لمحكمة الأسرة على أن يضم كل الجهات ذات العلاقة مثل نيابة الأسرة، ومكاتب الارشاد الاسرى، وإدارة تنفيذ أحكام الأسرة، وغيرها من الجهات ذات الصلة.

2 الإسراع في استصدار قانون لإجراءات التقاضي في مسائل الأسرة يتضمن تنظيماً متكاملاً لمكاتب الإرشاد الأسري وتسوية المنازعات الأسرية وتعيين اختصاصاتها وآليات عملها، وتنظيم اختيار المحكمين وضوابط عملهم.

الشركاء

قطر للعمل الاجتماعي Qatar Social Work | جمعية المحامين القطرية Qatar Lawyers Association | كلية القانون College of Law جامعة قطر QATAR UNIVERSITY | وزارة العدل

3 مراجعة قانون الأسرة الصادر بالقانون رقم (22) لسنة 2006، وكافة التشريعات ذات الصلة.

4 إنشاء صندوق لضمان صرف الحقوق المالية المقضي بها في دعاوى الأسرة لمستحقيها، وتحصيلها بعدئذ من المحكوم عليهم بها.

5 استحداث نظام للمساعدة القانونية في منازعات الأسرة؛ بموجبه يتم إنشاء مكاتب للمساعدة القانونية بمحاكم الأسرة على أن تشمل المعاونة والتوعية والتسوية القانونية.